

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363

ISSN : 1112-9751

العائد الامني من التعليم في الجزائر

Security return from education in Algeria

الدكتور محمدي حمزة، Mahammedi Hamza

المركز الجامعي أحمد صالح بالنعامة، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية،

hamzamaahammedi@yah.com.

تاريخ القبول: 2023-09-19

تاريخ الاستلام: 2023-06-26

المخلص

يمر الفعل الإجرامي قبل حدوثه بسلسلة بالغة التعقيد نتيجة تفاعل عدة متغيرات بدءاً من الجينات الوراثية، والثقافة التي نشأ فيها الجاني أو المجرم، وأيضاً دور مؤسسات الضبط الاجتماعي، ومدى التشبع بالمقدسات للحد السلوكيات الإجرامية وإضافة إلى ذلك المستوى التعليمي، والذي مزال يثير الجدل حيث يذهب العلماء إلى أنه يعتبر من العوامل التي تحد من الجريمة، فحين يرى البعض الآخر بأنه سبب في بروزاً نمط جديدة ومستحدثة من الجرائم.

الكلمات المفتاحية: العائد، التعليم، الجريمة، الأمن

Abstract:

The criminal act goes through a very complex series before it occurs due to the interaction of several variables. Starting with genetics, the culture in which the delinquent or criminal is raised, the role of social control institutions, the extent of saturation with the sacredness to limit criminal behavior and the level of education, which still arouses controversy. Scientists say that it is considered as one of the factors that limit crime, while others believe it is the reason for the emergence of new and innovative crime patterns

Keywords: Keywords Return, education, crime, security

فهل يعتبر الأمن من ضمن العوائد الاجتماعية للتعليم

في الجزائر؟

1.3 الفرضيات

تحاول هاته الدراسة أن ترصد أثر التعلم التعليم على السلوك الإجرامي من خلال اثبات صدق ونفي الفرضيات الاتية

- التعليم يحد من معدل الجريمة
- التعليم يزيد من معدل الجريمة ويؤدي إلى ظهور أنماط جديدة لها.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هاته الدراسة إلى إيجاد أثر التعليم في مستويات الجريمة من خلال الكشف عن العلاقة بين التعليم والجريمة.

- معرفة أحد العوائد غير النفعية للتعليم و الذي

يتمثل أساساً في العائد الأمني

1.6 منهجية البحث

استلھيت هذا البحث بتحديد ثم إلى إشكالية ومن بعد ذلك إلى الفرضيات وأهداف الدراسة ومنهجية البحث ثم إلى ماهية الجريمة وأهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، وبعد ذلك إلى تطور الجريمة في الجزائر وأثر العوامل السوسيو اقتصادية على الجريمة وعرض النتائج وتفسيرها، ثم قائمة المراجع المعتمد عليها.

مقدمة:

- تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي لازمت الإنسان منذ القدم، ومع التغيير الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات الحديثة والذي مس جل الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية مس هذا التغيير الجريمة، فأصبحت تتميز بالتعقيد والتنوع، واستعمالها وسائل التكنولوجيا سهل عليها بلوغ هدفها والانتشار والتطور في أقصر الوقت، فالجريمة الحديثة هي نتيجة التعقيد في تشكيلات المجتمع.

تمر الجريمة قبل حدوثها بسلسلة بالغة التعقيد من المتغيرات كالجهل، الفقر، الحالة النفسية للفرد مرتكب الجريمة، الانتماء الطبقي وحالة الاغتراب التي يعيشها الفرد في البناء الاجتماعي.

1.2 الاشكالية

لايزال الجدل قائم بين التعليم والجريمة في مختلف المدارس الفكرية، فمنهم من يرى ان ارتفاع مستويات التعليم يعد عاملاً ايجابياً في الابتعاد عن الجريمة حيث يعتبر التعليم عاملاً رديعاً لها، وعلى النقيض من ذلك يذهب البعض إلى أن التعليم يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة أكثر تعقيداً وتنظيماً مما يصعب اكتشافها والقبض على مرتكبيها.

المحور الأول: ماهية الجريمة.**أولاً- تعريف الجريمة:**

إن الظاهرة الإجرامية هي وليدة افرازات لعدة عوامل، تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية. وهذا التنوع جعلها تحظى بالعديد من التعاريف من قبل العلماء وذلك كل حسب اختصاصه وتوجهاته، فمن الناحية القانونية يعرفها فرج صالح الهريش بأنها¹ "كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع، و ينص له القانون يمثل له قاعدة جزائية تطبق عن الخارجين عنها"، فمن خلال هذا التعريف يتبين ان الجريمة تشترط ثلاثة اركان اساسية وهي الركن المادي بمعنى الوجود المحسوس للجريمة، وركن الاهلية القانونية بمعنى ان مرتكب الجريمة يستطيع تحمل مسؤولياته والركن القانوني والذي من خلاله يتم تحديد الجريمة. وتعرفها سامية محمد جابر² بأنها نوع من التعدي على المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع ومبرر، وتعاقب عليه الدولة". أما من الوجهة السوسيولوجية فإن الجريمة ليست هي كل فعل مخالف لنص تشريعي جنائي (التحديد الشكلي للجريمة)، بل هي كل فعل ضار بمصالح المجتمع، وبالتالي يصنف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بكونه منصوصاً عليه في نص تشريعي، وإنما بمعيار الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تضبط الجماعة فالجريمة ظاهرة اجتماعية وتعني الخروج عن معايير الجماعة أو عدم الانصياع لمعايير الجماعة- التضاد مع المجتمع - أي سلوك ضار بالمجتمع ورفاهيته.

فقد ذهب كل من موريس MORRIS.P في دراسته لمفهوم الجريمة" وركلس RECKLESS.W "في دراسته المدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة وغيرهم إلى أن الجريمة نسبية وزمنية ومجتمعية، وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أو لا، ومن ثم يذهب إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره

يخضع لتغيير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن³ ويعتبرها راد كليف براون (B. RADCLIFFE) بأنها «انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه". فلا يمكن أن يندرج السلوك الإنساني في دائرة الإجرام إلا إذا توفرت فيه ثلاثة أركان هي:

- قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل أو فئة من تلك الجماعة.
- صراع ثقافي يوجد في فئة من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرّون هذه القيمة ولا يحترمونها.
- موقف عدواني نحو الضغط مطبق من جانب هؤلاء الذين يقدرّون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتجاوزونها ولا يقدرّونها.

أما ميرتون (Merton) فيرجع الظاهرة الاجرامية الى الخلل الموجود في ثقافة المجتمع " أن السلوك الجانح في غالبية لا ينشأ نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي ولكن على العكس فهو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع". وقد تعددت تعريفات علماء الاجتماع للجريمة وإلا نكاد لا نجد اختلافاً بين هذه التعريفات، فلا يمكن تحديد عنصر الضرر الاجتماعي خاصة في المجتمعات الحديثة لما تتسم ابنيها وانظمتها بالتعقيد والتشابك على عكس المجتمعات التقليدية على ضوء معيار ثابت ومحدد أو قواعد موضوعية كما هو الحال في النظام القانوني.

ثانياً- النظريات المفسرة للجريمة.

لقد ارتكزت أولى النظريات المفسرة للجريمة على أساس ديني. إذ كانت تُعزى الجريمة في العصور الوسطى إلى تأثير الأرواح الشريرة، وكان السلوك الإجرامي يفسر على أنه انتهاك لقانون الآلهة، بحيث كانت الجريمة مرادفة للخطيئة أو هي الخطيئة ذاتها. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أصبحت الأخلاق هي محور الاهتمام في تفسير السلوك الإجرامي، وكانت محور اهتمام الفلاسفة والمصلحين

¹ فرج صالح الهريش، علم الاجرام، ط1، المكتبة الوطنية

بنغازي، 1999، ص48

² عصمت عدلي، الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم

والتحليل، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009، ص26.

³ السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، 1993، ص19-20

حاول الاتجاه السيكولوجي فهم الظاهرة الإجرامية من خلال داخل النفس الانسانية وعدم التركيز على السياق الاجتماعي واعتبر الجريمة تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعياً، ففرويد مؤسس مدرسة التحليل النفسي يرى بان المجرم شخص لم يتمكن من التحكم كفاية في نزواته، فالسلوك الإجرامي هو التعبير المباشر عن الحاجات الغريزية وهذا الخلل يؤدي بطريقة آلية إلى إنتاج سلوك شاذ، غير سوي معاد للمجتمع ولا يحظى بقبوله بل العكس برفضه ونبذه. فالالاتجاه النفسي الذي ينظر أنصاره إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك شاذ مرضي صادر عن الشخصية المضطربة نفسياً وذلك بالنسبة لأغلب حالات المجرمين، وبعبارة أخرى أن شخصية المجرم لا تختلف في جوهرها وفي تكوينها النفسي الأساسي عن شخصية المريض نفسياً، كما يرون أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبيراً عن الصراعات النفسية التي تدفع صاحبها إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، فهي كخلاصة إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها والخلل في هذه الغريزة يكون مصحوباً بعلّة أو أكثر في الصحة النفسية، وبناء عليه فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج، كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج.

3- النظريات الاجتماعية

ترى النظريات الاجتماعية بأن الجريمة هي وليدة المجتمع وتنظيمه الذي يحويه، فالجريمة ظاهرة سوسيولوجية، ولا بد من تحليلها وقراءتها وفق سياق اجتماعي تاريخي اقتصادي أي لدراسة الجريمة كظاهرة سوسيولوجية لا بد من فهمها انطلاقاً من المجتمع الذي تتواجد فيه.

3.1 نظرية اللامعيارية أو الأنوميا (دوركايم، ميرتون) أول من وضع مصطلح الأنوميا هو دوركايم وهو مشتق من الكلمة اليونانية Anomos أي ضعف القانون وفقدان القدرة على الانضباط وانعدام النموذج وانعدام الأخلاق. وبالتالي فالمصطلح يعني فقدان سيطرت المعايير على سلوك الأفراد، ولاحظ دوركايم أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد من قيمتها عندما يحدث تغير

الاجتماعيين أمثال "فولتير" و "روسو" وغيرهم، وعليه تنوعت اتجاهات تفسير السلوك السوي وغير السوي بالتركيز على عامل واحد دون غيره فيما يتضمنه أي فعل إجرامي أو انحرافي. حيث تشعب البحث في أسباب الجريمة إلى اتجاه فردي وآخر اجتماعي وثالث تكاملي. وكان مبعث هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته وتأثره بعوامل كثيرة. بحيث يمكن القول بأن النظرة العلمية للتطور التاريخي للإنسان التي كانت نظرة فردية، بشعبتها البيولوجية والنفسية، أخذت تتلاشى مع بداية القرن العشرين أمام اتجاه آخر يعطي أهمية كبرى للعوامل الاجتماعية وأقرها في حياة الإنسان. ومن أهم الاتجاهات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي

1- النظرية البيولوجية

اهتمت النظرية البيولوجية بدراسة وتحليل المظاهر البيولوجية لجسم الإنسان وعلاقة هذه المظاهر بسلوك الإنسان، ومن أهم روادها لمبروزو، كان طبيباً مهتماً بدراسات علوم الأحياء ووظائف الأعضاء والتشريح وكان مؤمناً بأن الوراثة هي العامل المسئول عن تكوين السلوك الإجرامي، حيث أنه ابتكر نظرية "المجرم بالفطرة" أو "المجرم المطبوع" فيمكن تمييز النماذج الاجرامية بخصائص جسمية كحجم الجمجمة و طول الذراعين واستطالة الرأس، فالمجرم يولد مزوداً باستعداد طبيعي للقيام بالأعمال الإجرامية، يرجع إلى تكوينه المورفولوجي أو البنائي الخارجي فحسب، ولكنه يختلف عنه كذلك في تكوينه الجسدي الداخلي، وفي بنائه السيكولوجي والعقلي وتتضافر هذه الخصائص لتحول دون إمكانية توافقه السوي مع مجتمعه مما يجعل المجرم شخصاً بدائياً متوحشاً غير قادر على الامتثال لمعايير المجتمع وقيمه فيقع فريسة للسلوك الإجرامي، ويتميز المجرم في هذه الحالة بشعور رهف وحساسية المفرطة لا يمكن مقاومتها، وبالتالي فيدفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير الثورة النفسية.

2- النظرية النفسية.

- بالانحراف الابتكاري: هو ابتكار سبل غير مشرعة لتحقيق الأهداف.
 - الانحراف الانتمائي: نشأة الفر في بيئة منحرفة .
 - الانحراف الانسحابي: تعاطي المخدرات والخمور للانسحاب من الواقع.
 - الانحراف الثوري: ممارسة أعمال العنف كالقتل الضرب التكريس.
 - الانحراف الطقوسي: التمسك المفرط للفرد بالطقوس الادارية لدرجة الانحراف.
- 3.2 نظرية الصراع الثقافي.

أجرى سيلين دراسة سنة 1938 حول صراع الثقافة و الإجرام والقصد من ذلك تحليل الجريمة في ضوء الصراع الثقافي في المجتمع الأمريكي الذي عرف عدد كبير من المهاجرين الوافدين، ويرى أن السلوك الإجرامي ناتج عن التصادم بين معايير السلوك المختلفة في نفس المجتمع ويأخذ التصارع الثقافي صورتين، فالأول بفعل الهجرة حيث ينتقل المهاجر مشبعاً بالثقافة وقيم تتنافر مع ثقافة وقيم البلد الذي هاجر إليه، أما الصراع الآخر نتيجة تصادم وعدم تجانس الثقافة في المجتمع الواحد الذي يدفع نحو التميز الاجتماعي بين التكتلات السكانية، وبعد مدة تكون شكلت كل كتلة لنفسها مجموعة من القيم الخاصة بها فقط، الأمر الذي يخلق مزيداً من الصراعات بين هاته التكتلات الاجتماعية المستقلة الذي يولد ارتكاب الجرائم في هذا الوسط الاجتماعي، ومن بين أسباب هذا الصراع التفكك الاجتماعي الذي له دوراً مؤثراً في نمو الجريمة.

3.3 نظرية مناطق الانحراف

قامت الدراسات الأمريكية عن مناطق الانحراف، حيث حاولا كل من ماك كاي وكليفورد شو صاحباً هاته النظرية الربط بين السلوك الإجرامي و الوسط البيئي الذي يعيش فيه الشخص المجرم، ففي دراستهما عن الانحراف الشبابي في مدينة شيكاغو بينا أنه يمكن تقسيم المدينة إلى عدد من المناطق أونواحي الانحراف حيث يتمركز الاجرام في الوسط، ويقل تدريجياً كلما ابتعدت المسافة وفسر ذلك بأن الانحراف مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وليس بطبيعة الجماعة الموجودة في المنطقة، ولاحظ كليفورد شو

سريع في الخصائص المميزة للجماعة، مما يخلق الأنوميا التي يصحها زيادة في السلوك الاجرامي، يرى دوركايم أن Durkheim أن فقدان المعايير في المجتمع يحصل نتيجة لعدم اكتمال التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، وحينئذ يكون التقدم في تقسيم العمل في المجتمع قد تحقق بأسرع من تحقق التقدم في الأساس الأخلاقي لهذا التقسيم، وهنا يكون فقدان المعايير، وتعرف الأنوميا كنتاج عن الانقطاع في البنية الاجتماعية الثقافية، فتفكك البناء المعياري أو غياب القاعدة أو القانون يعرض الأفراد للخروج عن المعايير لأن طبيعة الإنسان تطمح دائماً للتجديد، ولتحقيق هذه الحاجيات والرغبات قد يلجأ الفرد إلى القيام بسلوكات منحرفة تخرج عن ضوابط المجتمع، والشخص السوي عند دوركايم هو "الشخص الأخلاقي الذي يدمج العناصر المعيارية ويتقصبها، فطاعته للقواعد المعيارية نابعة في أن واحد من الرهبة والرغبة، يحس الفرد بالسعادة وراحة الضمير لما يطبع المعايير الاجتماعية، فالنظام الأنومي يقابله النظام الأخلاقي، فالأول متفكك والثاني منضبط"⁴ لقد قام ميرتون بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية فالإنسان حيوان أخلاقي تتوفر لديه الرغبة في طاعة القوانين والامتثال لها، فقبل أن يفكر في الانحراف يتعرض لضغط شديد قبل الشروع فيه ومصدر هذا الضغط هو تلك الرغبات الموجودة فيه⁵. والانحراف الإجرامي من وجهة نظر ميرتون يمكن أن يفسر بأنه "كاستجابة نمطية من جانب الطبقة الدنيا نحو فقدان معايير المجتمع الشامل، وكثير من الأفعال الإجرامية كالسرقة، الابتزاز والتهريب تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة"⁶ وعند مايفشل الفرد في اعتقاده في تحقيق أهدافه بالطرق المشروعة يلجأ الى الانحراف ويمثل لدى ميرتون خمسة أنواع:

⁴ عدلي ابوطاردون، سوسيولوجيا التطرف الديني، الإسكندرية، المكتب الاجتماعي الحديث، 1999، ص 473

⁵ هيرتس ترافيس، ترجمة محمد سلامة محمد غباري، أسباب جنوح الأحداث المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية

⁶ هيرتس ترافيس، نفس المرجع السابق، ص 13

الطبقات الشغيلة الدنيا، ولقد توصل وولف و فيراكوطي إلى تصور مكتمل عن الثقافة التحتية للعنف و أشار إلى ما يلي إن "انحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها، وحيث إن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم لا يستطيعون التكيف السليم معها وبالتالي يكون الانحراف"⁸

3.5. نظرية الاختلاط التفاضلي

رفض أصحاب هاته النظرية اراء وأفكار البيولوجية المبنية على أساس أن الاجرام وراثي، فالسلوك الاجرامي سلوك مكتسب يحدث من خلال التعلم، فالفرد لا يندفع نحو ارتكاب الجريمة مالم يتلق تدريبا عن كيفية ارتكابها و فنون ارتكابها ضمن الاختلاط بجماعات الفاسدين، فالسلوك الاجرامي يتعلمه الفرد بواسطة الاتصال المباشر عن طريق العلاقات الشخصية او عن طريق الاتصال غير مباشر بواسطة وسائل الاتصال السمعية البصرية، فتعلم السلوك الاجرامي يكون عن طريق تعلم فن الجريمة أي وسائل ارتكابها، والتوجيه الخاص للميولات الغريزية فاذا كان تفسيره للقوانين عن تعلم حسن يحسن الطاعة وإن كان سيئا يستحسن المخالفة. "يصبح الشخص مجرما أو جانحا بسبب رجحان كفة التعاريف التي تستحسن مخالفة القوانين على الكفة التي تستحسن طاعتها (ادريس الكتاني الاثار السلبية لمشاهدة العتف والاجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل"⁹.

3.6 نظرية التقليد

يعتبر غابريال تارد مؤسس نظرية التقليد حيث انه أكد بأن الانسان لا يولد مجرما، ولا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة أو بالميلاد ولكن البيئة الاجتماعية وما يتفرع منها التنشئة الاجتماعية هي التي تبرز السلوك الاجرامي¹⁰ ، وركز

⁸ مراد بن علي زريقات، 2007 لعوامل الاجتماعية لانحراف-قراءة

سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأهن في عالم متغير ، جامعة الطفيلة التقنية – الأردن،

⁹ العكايلة محمد سند، 2006، إضطرابات في الوسط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، دار النشر والتوزيع بيروت ، لبنان ، ب ط 146

أن مناطق تمركز العصابات الاجرامية تكثر في المناطق المكتظة بالسكان، والتي تتميز ببناء اجتماعي هش وما أسماها بمناطق الجنوح تعاني من ظروف معيشية رديئة، ويشير شو أن معدلات الاجرام ترتفع في المناطق التي هجرها سكانه الاصليون، وحل محلهم اناس هامشيون كالسود أو المهاجرون تكوينهم الثقافي متخلف، وبالتالي بنائهم الاجتماعي متفكك مما يؤدي الى كثرة الصرعات وانتشار الجريمة.

إن الظروف الاجتماعية القاسية كالجهل وانتشار الامية وعدم توفر السكن اللائق وانخفاض مستوى المعيشة كلها تؤدي الى غياب النظام الاجتماعي المتناسك الذي يحقق الضبط الاجتماعي ما يتيح إفراس الجريمة.

3.4 نظرية الثقافات الفرعية (كوهن وولف – فيراكوطي) لاحظ كوهين أن الثقافات الفرعية المنحرفة تنتج في الوسط البروليتاري الأمريكي في المدن الكبرى. فالقيم والمعايير السائدة في هذه الثقافات التحتية تسمح للأفراد بالإحساس بالاندماج، حيث يفسر "كوهن" الانحراف بوصفه حصيلة تناقض بين نوعين من القيم والمعايير إحداهما تلك المعايير والقيم الطبقة الوسطى والأخرى معايير الطبقات العاملة المحرومة، وتعتبر معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير، وأما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الأخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع، فالانحراف ناتج عن سبب آخر يتمثل في الثقافات الفرعية المنحرفة بنظره إلى فقدان المعايير باعتباره متضمنا في الثقافة الخاصة بالعصابة وأنه موقف من جانب أعضائها ضد السلطات المسؤولة،⁷ يتمرد أفراد الطبقات الدنيا ضد قيم وثقافات الطبقات الوسطى و ذلك بتكوين ثقافة تحتية معاكسة، وتتكون هذه الثقافات التحتية بفضل وجود جماعة من الأشخاص في تفاعل دائم فيما بينهم و يعرفون نفس صعوبات التكيف و يرى كوهين أن الأطفال المنتمين إلى الطبقة الشغيلة لهم صعوبة استدخال قيم الطبقات الوسطى و بالتالي ينحرفون، و الأنوميا تصيب أكثر

⁷ سامية محمد جابر ،سوسيولوجيا الانحراف، الإسكندرية، دار

المعارف الجامعية، 2004، ص 543

الفرد نتيجة علاقات اجتماعية معقدة ويقابل بالرفض التام والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه، فالجريمة المعاصرة مصاحبة وملازمة لتطور وعصرنة المجتمع، كما أن أساليبها متطورة و عصرية مما يزيد من خطورتها وحدة تأثيرها على شبكة العلاقات الاجتماعية والأبنية بالمجتمع

الجدول(1): تطور أنواع الجريمة في الجزائر ما

بين(2009-2012)

صنف الجريمة	2009	2010	2011	2012
جرائم ضد النظام العام	362	638	470	337
جرائم ضد الافراد	71559	71161	67372	62463
جرائم ضد الاسرة	29976	31924	30406	26520
جرائم ضد امن الدولة	547	688	743	753
جرائم ضد الممتلكات	80144	95302	82033	73080
جرائم التزوير	5033	4263	3924	2342
جرائم اقتصادية	1833	2311	1506	1484
جرائم العملة والامان	350	619	1658	1223
مخالفة قانون المنافسة	102797	98729	66256	0
مخالفة ضد قانون الجمركة	4811	4442	13010	3366
جرائم استهلاك والمتاجرة بالمخدرات	12921	13876	13010	15479
مخالفة ضد القانون الخاص	552896	479483	422770	455895
المجموع	863229	803436	693243	642952
النسبة*	2,4	2,19	51,8	1,63

المصدر: الدليل الاحصائي رقم 30

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد الجرائم في الجزائر للفترة الممتدة بين (2009 - 2012) في انخفاض حيث بلغ سنة 863229 جريمة بمعدل 2,4% وفي سنة 2011 بلغت نسبتها 1,85 % وفي 2012 بلغ عدد الجرائم 642952 بمعدل 1,63 %، وما نلاحظه ان نوع الجريمة الأكثر انتشاراً في المجتمع الجزائري هي مخالفة القانونين الخاصة بعدم احترام قانون المرور او عدم احترام قانون حماية المستهلك حيث بلغ عددها 552896 في سنة 2009 و455985 في سنة 2012 تم يلها مخالفات الموجهة ضد قانون المنافسة حيث بلغ عددها 102797 سنة 2009 و66256 في سنة 2011 .

تارد اهتمامته حول دراسة العوامل الاجتماعية و خاصة المثال الاجتماعي واثرها في السلوك الاجرامي، " فالفرد لا يأتي سلوكا إجراميا إلا لأنه يقلد في ذلك غيره ويرى تارد بأن التقليد ثلاث درجات :

- يزداد تقليد الافراد بعضهم البعض إذا كانت العلاقات الاجتماعية بينهم قوية
- الأدنى درجة يقلد الأعلى درجة، فأهل الريف يقلدون اهل الحضر.
- كلما تضاربتا عادتان في نفس الوقت كانت الغلبة للأحدث وما عرفه تارد بقانون الإدماج

3.7 نظرية الضبط الاجتماعي

كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية له مجموعة من القواعد والضوابط تعمل على تحديد نطاق السلوك المقبول فيه لتدعيم النظم الاجتماعية واستمرارها به، وهذه الضوابط كانت وستظل ملازمة للمجتمع الإنساني سواء أكان هذا المجتمع بدائياً أم متحضراً، وإذا كانت التشريعات التي تسنها دولة ما تعبر بشكل أو بآخر عن مدى تخلف أو نضج ذلك المجتمع، فإن هذه التشريعات ذاتها والنظم المصاحبة لها تعتبر ضوابط لهذا المجتمع، يتحدد بها سلوك الأفراد وتصرفاتهم في المواقف المختلفة سواء أكانت مواقف سياسية أم اقتصادية أم تربية أم اجتماعية، وتوجد وكالات وتنظيمات على مستوى المجتمع الشامل لكل الجماعات تراقب انتهاك القانون والتقاليد والعرف والدين والأخلاق وذلك بصفة رسمية أو غير رسمية. نظرية الضبط الاجتماعي مفادها، أن اختيار الفعل السوي أو المنحرف يخضع دائما لعملية تقييم سلوكه.

فإن أسلوب العنف هو أسلوب انحرافي يتغير تبعا لوضع الفرد في المجتمع ولعلاقاته القائمة فيه، وبهذا تدرج نظرية الضبط الاجتماعي ضمن المقاربة .

المحور الثاني: تطور الجريمة.

أولاً- تطور الجريمة في الجزائر

إن أهم ما ميز المجتمعات هو التغيير الذي مس جميع مجالات الحياة، وحتى الأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات هذا بدوره ساهم في تغيير بعض الظواهر كالجريمة فهي السلوك الذي يرتكبه

العمرية كبار و صغار الا ان نسبها تتفاوت من فئة الى اخرى ، حيث بلغت في الفئة العمرية الاقل من 18 سنة أقل من 1% و تعتبر هاته الفئة الاقل الإجرام، والفئة العمرية 18-27 هي الفئة التي ترتفع فيها نسب الجريمة ب 42% واذ ما نلاحظه فان نسبة التسرب المدرسي و البطالة ترتفع في هاته الفئة العمرية، و الفئة 27-40 تقدر نسبة الجريمة بها حوالي 38 % و الفئة العمرية 40-55 حوالي 15 % هي نسبة الجريمة بها و تعتبر الفئات التي تكثر بها الجريمة في المجتمع الجزائري الفئة النشيطة وهذا ما يدل على أن الجريمة ترتبط بالعوامل السوسيو اقتصادية وتتميز بالتشابك والتعقيد.

3 أثر العوامل السوسيو اقتصادية على الجريمة

عرف المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي ساهمت في احداث تغيير على مستوى الكثير من المعطيات السوسيو ديموغرافية والثقافية وولدت بعض الظواهر المستحدثة. فالجراك الاجتماعي و تغيير حياة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب اسهم في القضاء على الاعمال اليدوية والحرف المهنية واستبدالها بالوسائل الاتصالية بسبب انتشار و تدفق المعلوماتية جذبت انتباه وتفكير الأفراد لمشاهدة واستماع الأخبار الثقافية العالمية فأبعدهم عن الاهتمام بتراثهم وأحدثت اغتراب داخل الاسرة أي جعلت فجوة بين الآباء والأبناء وبالتالي الاسرة كمؤسسة ضبط اجتماعي تخلت عن الأدوار المنوطة لها- تأثرت مؤسسات التنشئة الاجتماعية، واستطاع الابناء تجاوز المجال المرتبط بمنظومة الاخلاقية و الثقافية لوسط العيش و التشعب بثقافات فرعية اخرى، مما جعلهم يتمردون على القيم المجالية، و يعيشون حالة من اللامعيارية والتي تعبر عن جريمة او انحراف لا يتقبله المجتمع.

أما بالنسبة جرائم المخدرات فان عددها يزداد حيث بلغ عددها في سنة 2009 ب 12921 و 15479 سنة 2012 كما ان الجرائم الأسرة: كالخيانة الزوجية، إهمال الأطفال فبلغ عددها هي الاخرى ارتفاع، حيث بلغ عددها في 2009 ب 29976 و في سنة 2010 بلغ 26520 عددها، وقدرت ب 31924 في 2012، كما توجد جرائم اخرى كجرائم ضد الممتلكات (كالسرقة، إشاعة الفوضى والتخريب) حيث بلغ عددها في سنة 73080 جريمة و جرائم ضد الأفراد: كالقتل والضرب بلغ عددها في 2009 ب 71559 وفي سنة 2010 ب 62463

وجرائم ضد النظام العام كجرائم ضد الأخلاق(كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة حيث قدر عددها ب 638 في سنة 2010 وكذا جرائم أمن الدولة حيث بلغ عددها 753 واهم ما نلاحظ ان هناك بعض الجرائم بدأت في التزايد وهي الجرائم المعاصرة في ان الجرائم التقليدية بدأت تقل

الجدول (2): تطور الجريمة حسب الفئة العمرية في الجزائر للفترة (2009 - 2012)

المصدر: الدليل الاحصائي رقم 30

الفئة العمرية	2009	2010	2011	2012
اقل من 18 سنة	1	0,84	0,7	0,83
18-27	42,8	41,8	42,4	42,67
27-40	38	38,46	37,3	37,45
40-55	14,7	15,32	15,7	15,21
أكثر من 55	3,3	3,58	3,9	3,84
المجموع	100	100	100	100

تتميز الجريمة في المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات بالانتشار والعمومية إذ انها مست الفئات

(وولف، ر.، ص80، 6016) ولتأكد من مدى تأثير العوامل اليوسيو اقتصادية على ممارس السلوك الاجرامي نستعمل اسلوب الانحدار الخطي المتعدد القياسي فنحصل على النتائج التالية:

الجدول(4): يوضح عـلاف العوامـل السوسيو اقتصادية بالسلوك الانحرافي

Changement dans les statistiques				
Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Sig. Variation de F
,818	5,395	5	6	,032

الجدول يبين مدى فعالية النموذج في التفسير عن طريق احصائية F حيث تقدر F المحسوبة 5.395 ومعنوية عالية (P= 0.032) وهذا ما يدل على القوة التفسيرية للنموذج (81.8%) من الظاهرة. **الجدول(5): مصفوفة الارتباط للعوامـل السوسيو اقتصادية بالسلوك الانحرافي**

Corrélations						
Corrélation de Pearson	Tcrime	Pouv	unv	seco	Tchomage	déperdition
Tcrime	1	0,847	0,823	0,707	0,763	0,656
pouv	-0,847	1	0,966	0,914	-0,873	-0,65
unv	-0,823	0,966	1	0,948	-0,87	-0,571
seco	-0,707	0,914	0,948	1	-0,761	-0,584
Tchomage	0,763	0,873	-0,87	0,761	1	0,574
déperdition	0,656	-0,65	0,571	0,584	0,574	1

المصدر: نتائج الباحث اعتمادا على SPSS

الجدول هو عبارة عن مصفوفتي الارتباط ، حيث ان كل المتغيرات هي دالة احصائيا رغم ان معامل الارتباط يختلف من متغير الى آخر ، فهناك بعض المتغيرات على علاقة عكسية مع معدل الجريمة مثل القدرة الشرائية، نسب مستوى التعليم العالي ونسب التعليم الثانوي حيث كلما ارتفعت معدل هاته المتغيرات قل معدل الجريمة، كما ان

• **الجدول(3): تطور العوامل السوسيو اقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004- 2014)**

السنوات	*القدرة الشرائية	*التعليم العالي	**التعليم الثانوي	***معدل البطالة	***نسب التسرب	****نسب الاجرام
*2004	9,16	19	38,42	17,7	7,45	0,252
2005	10,45	20,8	38,66	15,3	7,45	0,257
2006	10,88	21,2	39,16	12,3	7,00	0,232
2007	11,67	23,5	41,28	13,8	5,40	0,205
2008	12,07		42,43	11,3	6,39	0,210
2009	12,13	29,8	44,83	10,2	7,06	0,199
2010	12,58	29,8	51,67	10	5,68	0,201
2010	12,85	31,2	54,56	10	6,21	0,204
2011	13,16	32,2	55,81	10	5,38	0,201
2012	13,42	32,2	55,98	11	6,66	0,207
2013	13,9	34	57,33	9,8	5,88	0,211
2014	14,22	34,6	57,07	10,6	6,11	0,164

• **المصدر: بيانات اطلـس العـالم (www.kneoma.com)**

• **** المديرية الفرعية لبنك المعلومات –وزارة التربية *** الديوان الوطني للاحصائيات**

• ****** حساب شخصي**

من الجدول نستقر أن التغيير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري مس مختلف الابنية الاجتماعية و الاقتصادية حيث عرف كل المتغيرات (القدرة الشرائية – التعليم العالي – التعليم الثانوي) ارتفاعا، في حين أن المتغيرات (نسب الاجرام – نسب التسرب – معدل البطالة) عرفت انخفاضا، فهناك علاقة وثيقة بين التغيير الاجتماعي والجريمة، فحسب روبرت ميرتون أنه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو الأهداف يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في قطاعات المجتمع التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط ومفارقات في معدلات السلوك الانحرافي (جابر س، 2007، ص48)، فالأجرام و الانحراف عند روبرت ميرتون يحدث عن نقص التطابق بين القيم والفرص

ما يدفع أبنائهم التوجه إلى سوق العمل الذي لا يتيح مجالاً للعمل سواء أكان لأسباب متعلقة بالسن القانوني أو بسبب وجود البطالة و ضعف التنمية فيتوجه الأطفال إلى الشارع، وبالتالي يلجأ إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة، القتل،

ومع تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و انتشار التعليم مختلف اوساط المجتمع الجزائري ونقص معدل البطالة ادى الى نقص الجريمة التقليدية، حيث يعتبر مؤسسات التعليم مؤسسات ضبط اجتماعي وتنشئة اجتماعية تساعد الفرد على نمو شخصيته لأنه يوفر من كل النواحي الجسمية والعقلية والنفسية حيث تكسب من خلالها المعارف والقيم والمعايير الاخلاقية للمجتمع وتساعد في الارتقاء في السلم الاجتماعي والحصول على رأسمال مادي وبشري ويستطيع التكيف مع المجتمع ولا تخل ويتمرد علي معاييره ولا يلجأ لسلوك الاجرامي، فالتعليم يحد من السلوك الاجرامي الفرص البديلة

هناك بعض المتغيرات على علاقة طردية مع معدل الجريمة مثل معدل البطالة، نسب التسرب.

الخاتمة

عرف المجتمع الجزائري تحولات مست جميع النواحي السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية وهذا التغيير ترك هشاشة في بعض الأبنية مما أدى الى عدم اكتمال التضامن الالي والذي نتج عنه عدم رضا والتمرد على المعايير الاخلاقية، فمثلا تدهور الأوضاع الاقتصادية حولت فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء منها الطبقة الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر و أدت هذه التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع و توسعت رقعة محدودي الدخل و هو ما أدى إلى

وجود فئات من المجتمع -خاصة الأطفال- محرومة من إشباع احتياجاتهم المادية الأساسية

. قائمة المراجع:

1. فرج صالح الهريش، علم الاجرام، ط1، المكتبة الوطنية بنغازي، 1999، ص48
2. عصمت عدلي، الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009،
3. السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، 1993،
4. عدلي ابوطاردون، سوسيولوجيا التطرف الديني، الإسكندرية، المكتب الاجتماعي الحديث، 1999،
5. هيرتس ترافيس، ترجمة محمد سلامة محمد غباري، أسباب جنوح الأحداث المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،
6. عدلي ابوطاردون، سوسيولوجيا التطرف الديني، الإسكندرية، المكتب الاجتماعي الحديث، 1999،
7. سامية محمد جابر، سوسيولوجيا الانحراف، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 2004،
8. مراد بن علي زريقات، لعوامل الاجتماعية للانحراف-قراءة سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأهن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية – الأردن، 2007،
9. العكايلة محمد سند،، إضطرابات في الوسط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، دار النشر والتوزيع بيروت، لبنان، ب ط، 2006،